

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram
DATE:	19-April-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	Minister of Petroleum: We Are Considering a Ban on Phosphate Rock Exports...and a Grace Period of 3 Years for Regularization
PAGE:	18
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Taher Soliman

وزير البترول:

دراسة منع تصدير خام الفوسفات.. ومهلة ٣ سنوات لتوفيق الأوضاع

كتب - طاهر سليمان:



شريف إسماعيل

القطاع من جدوى اقتصادية مرتفعة، مشيراً إلى أن هناك المزيد من فرص الاستثمار الواعدة في العديد من الأنشطة البترولية.

وأوضح محمد جمعة بن شرف المدير العام للشركة أنها تمتلك ١١ محطة لتزويد المركبات بالوقود، كما توجد ٤ محطات جديدة تحت الإنشاء، بالإضافة إلى أنه تم التعاقد على استئجار أراضٍ لإقامة ٥ محطات أخرى في الإسكندرية والقاهرة الجديدة ودمنهور. من جانبه أوضح المهندس طارق الحديدي رئيس الشركة أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مستمراً مع الشركات الشقيقة العاملة في مجال تسويق وتوزيع المنتجات البترولية لتحقيق التكامل الاستراتيجي مع مصر للبترول، خاصة في نشاط تموين الطائرات، أيضاً هناك شراكة في إنشاءات مشروع (مصريجي) وفي تشغيل وإدارة محطة لتزويد الطائرات بمطار برج العرب باستثمارات ٥٠ مليون جنيه، حيث من المخطط أن يكون ثاني أكبر المطارات بمصر.

استيراد الغاز، حيث سيكون من أهم أهداف المرفق التنظيمي الجديد وضع تعريفات مالية لعمليات نقل وتداول الغاز عبر الشبكة القومية للغازات، وذلك بالاستعانة بخبراء من الاتحاد الأوروبي ومن الدول التي تسمح للقطاع الخاص لديها باستيراد وتداول الغاز الطبيعي عبر بنيتها التحتية وذلك مقابل سداد تعريفات مالية محددة.

من ناحية أخرى أكد وزير البترول خلال اعتماد نتائج الأعمال لشركة إمارات مصر عن عام ٢٠١٤، أهمية دعم التعاون المصري العربي المشترك في مختلف مجالات صناعة البترول، في ظل ما تتميز به مشروعات

قال المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية، إنه يتم حالياً دراسة منع تصدير خام الفوسفات مع منح مهلة ٣ سنوات لتوفيق الأوضاع، لافتاً إلى أنه أصدر قراراً بإنشاء مكتب في هيئة الثروة المعدنية لتنظيم عمليات بيع الفوسفات. وأشار - في تصريحات لـ«الأهرام» - إلى قيام قطاع البترول بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص بتنفيذ عدة مشروعات خلال العام الحالي باستثمارات تبلغ قيمتها ٣١ مليار دولار في قطاعات التكرير والبحث والبتروكيماويات.

ونفى الوزير، ما تردد عن تنازل مصر عن جزء من احتياطاتها من الغاز الطبيعي، إلى الشريك الأجنبي بمشروع شمال الإسكندرية، مشيراً إلى أن عمولة الشريك الأجنبي تتراوح بين ٣,٤ و٤,١ دولار كحد أقصى للمليون وحدة حرارية، في حين يتراوح سعرها عالمياً الآن بين ٨ و٩ دولارات، وهو ما يحقق وفراً لمصر بنحو مليار دولار سنوياً ترتفع إلى ٤ مليارات دولار، إذا ارتفعت أسعار البترول إلى ما يزيد على ١٠٠ دولار للبرميل.

وأوضح أن الوزارة تدرس إنشاء مرفق لتنظيم صناعة وتداول ونقل الغاز الطبيعي مع بدء السماح للقطاع الخاص في

وقال إن اتفاقية مشروع شمال الإسكندرية يعد نموذجاً للاتفاقيات البترولية، حيث إن الشريك الأجنبي يعد مقاول خدمات ولن يسمح له باسترداد أي نفقات استثمارية لتنفيذ المشروع، وإنما سيحصل فقط على عمولة على الإنتاج.

ونوه الوزير إلى أن هذا النموذج للاتفاقيات البترولية مطبق حالياً بالفعل في عدد من الدول الأوروبية وبالعراق وبعض المشروعات التي تنفذها هيئة البترول، متوقفاً أن تحوّل أغلب دول العالم حذو مصر في تبني عقود مقاوله الخدمات في عمليات البحث والاستكشاف عن البترول والغاز بدلاً من اقتسام الأرباح.



PRESS CLIPPING SHEET